تطوير التعليم الالكتروني لتعزيز تنافسية الموارد البشرية لمواجهة خلل سوق العمل فى عصر العولمة

دكتورة /فاطمة عبداللة محمد عطية

مدرس الاقتصاد

قسم الاقتصاد والمالية العامة

جامعة طنطا

تطوير التعليم الالكتروني لتعزيز تنافسية الموارد البشرية لمواجهة خلل سوق العمل في عصر العولمة

ملخص:

إن البشر هم الغاية من التنمية الاقتصادية الاجتماعية كما انهم هم الذين يقومون بتنفيذها واذا اردنا تحقيق النجاح للجهود التنموية فلابد أن تكون نوعية رأس المال البشري متطورة ومن ناحية أخري فإن التنمية تعمل على توسيع الخيارات المتاحة أمام البشر . فإن التعليم هو أحد مدخلات عملية التنمية البشرية وهو ايضاً من مخرجاتها فالتعليم كناتج يجعل الناس أكثر إنتاجية ، التعليم مدخل ضروري للتقدم في مجالات التنمية البشرية ومن بين من أشاروا إلي اهمية التعليم هو (سيمون كوزنتر) حيث أوضح أن التركيز علي حساب رأس المال المادي فقط كمقياس لتكوين رأس المال يعتبر غير سليم لانه بذلك نكون قد اغلقنا الانفاق علي التعليم الذي يسهم بقدر كبير في النمو الاقتصادي عن طريق الارتفاع بكفاءة الأجهزة الإنتاجية المعقدة

ازدادت أهمية التعليم الإلكتروني في الوقت الراهن بشكل خاص استجابة للتغيرات الاجتماعية والثقافية في عصر العولمة، وظهور اقتصاد المعرفة المبنى على المعلومات ،وادت هذة التغيرات الى متطلبات لسوق العمل تختلف عن ما قبل العولمة فاصبح سوق العمل يقوم على الخبرة والكفاءة والمهارة الالكترونية واستخدام الحاسبات والشبكات بمهارة عالية وليس فقط خريج حاصل على مؤهل او شهادة تعليمية غير مؤهلة ،وزادت هذه الأهمية بسبب الحاجة الملحةللتنمية البشرية واهميتها فى تحقيق معدلات النمو المستهدفة فى عصر اقتصاد المعرفة،وضروة تصدير خريج جامعى الى سوق العمل يتمتع بمهارات وقدرات عالية وان يكون يتوافق مع متطلبات سوق العمل واحتياجاتة

وتأتي مثل هذه الأهمية في زمن العولمة والمعلوماتية نتيجة التداخل الإنساني عن بعد، بفضل تقنيةالمعلومات ولقد ساعدت تقنية المعلومات في تحسين توعية حياة كثير من الأفراد، مما أدى إلى إنشاء مؤسسات تعليمية تمنح شهادات جامعية للراغبين في تحصيل العلم والمعرفة، دون أن يتركوا أعمالهم أو مكان إقامتهم مما يؤدى الى تاهيل افراد وعمال لسوق العمل عن طريق التعليم الالكترونى الذى يمكن تطويرة لسد الفجوة بين مجرجات مؤسسات التعليم واحتياجات سوق العمل، ،حيث اصبح المطلوب هو خريج ينافس فى

سوق العمل الداخلى ويستطيع خلق فرصة عمل لنفسة فى السوق الخارجى بما لدية من مهارات.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الدور الذى يلعبة التعليم الالكترونى لسد فجوة سوق العمل المتمثلة فى عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم واحتياجات سوق العمل، وفي نفس الإطار تهدف إلى التعرف على كيفيه تطوير التعليم الالكترونى بما يتماشى مع الثورة المعلوماتية فى عصر العولمة وامكانية اضافة مجالات جديدة الى التعليم الالكترونىبدلا من المجالات المختلفة التى بها وفرة وغير مطلوبة فى سوق العمل مثل التطرق الى التخصصات العملية التى يحتاج اليها سوق العمل وبها ندرة من خلال القاء الضوء على توءمية العلاقة بين العمل ونظام التعليم ووضع استراتيجية تهدف تطوير نظام التعليم الالكترونى فى الدول العربية وربط بين تخطيط القوى العاملة وتخطيط التعليم الالكترونى بما بما يجعلة نظام متطور لمواجهة تحديات العولمة والمتغيرات الاقتصادية فى سوق العمل

Developing E-Learning to Enhance the Human Resources Competitiveness to Face the Labor Market Deficiency in the Age of Globalization.

Abstract:

The importance of E-learning increased, especially nowadays, in response to the social and cultural changes in the age of globalization and the emergence of the information based knowledge economy. These changes led to different demands of the labor market than that before globalization as the labor market is now based on experience, efficiency, electronic skill and using computers and networks skillfully not just a graduate with a degree or a non-qualifying educational certificate.

The importance of E-learning increased due to the urgent need of human development which is important in achieving the target growth rates in the age of knowledge economy, and the necessity of introducing a skillful efficient graduate to the labor market who can meet its demands and needs.

Such importance comes in the age of globalization and informatics because of the remote human intervention thanks to the information

technology which helped improving the quality of life for many people and led to the establishment of educational institutions that grant university certificates to those who seek education and knowledge without having to leave their jobs or homes. These institutions can qualify individuals and workers for joining the labor market through e-learning which can be developed to bridge the gap between the outputs of the educational institutes and the needs of the labor market where graduates who can compete in the internal labor market and create a job opportunity for themselves in the external market using their skills are needed.

This research aims at determining the role of e-learning in bridging the gap in the labor market which is represented in the non-correspondence between the outputs of the educational institutions and the needs of the labor market. In the same context, the research aims at identifying how to develop e-learning in compliance with the information revolution in the age of globalization, and the possibility of adding new fields to the e-learning and replacing the fields which are available yet not needed in the labor market with, for instance, scarce scientific specializations that are needed in the labor market through highlighting the close relation between business and the education system, and putting a strategy that aims at developing the e-learning system in the Arab countries and linking between the labor force and the e-learning planning in order to develop it in the face of the globalization challenges and the economic changes in the labor market.

تطوير التعليم الالكتروني لتعزيز تنافسية الموارد البشرية لمواجهة خلل سوق العمل في عصر العولمة

المقدمة:

لكل عصرٍ صراعاته العلمية والثقافية، وإحدى أهم صرعات عصرنا بلا شك هي الشبكة العنكبوتية. التي نستخدمها عبر الاتصال بشبكة الإنترنت، بكل تطبيقاتها المختلفة في مجالات في الثقافة، والإعلام، والترفيه، والصحة، والخدمات الحكومية، ويأتي المجال التعليمي في قمة المجالات التي تحظى باهتمام كبير في الوقت الراهن، في الدول المتقدمة ودول العالم الثالث على حد سواء. بل ويبدو التنافس كبيراً بين ضفتي الأطلسي، بين دول الاتحاد الأوربي، ودول أمريكا الشمالية في هذا المجال. فالأوربيون يخشون من الهيمنة الأمريكية على مجال التعليم الإلكتروني، وسيطرت الشركات التجارية عليه، كما سيطرت على الإنترنت برأيهم، ويرغبون بأن تكون لهم كلمة في الأسس التي يقوم عليها هذا النوع التعليم. ولذلك قاموا بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات والمجموعات البحثية التي تجري الأبحاث في مجال التعليم الإلكتروني، وأنفقوا عليها بسخاء. ظهر التعليم الإلكتروني المتصل بشبكة الإنترنت بوجه خاص، استجابة للتغيرات الاجتماعية والثقافية في عصر العولمة،وادت هذة التغيرات الى متطلبات لسوق العمل تختلف عن ما قبل العولمة فاصبح سوق العمل يقوم على الخبرة والكفاءة والمهارة الالكترونية واستخدام الحاسبات والشبكات بمهارة عالية وليس فقط خريج حاصل على مؤهل او شهادة تعليمية غير مؤهلة ،وكذلك اصبح الطلب على تخصصات دون غيرها مما ادى الى حدوث خلل بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل التى اختلفت مع ظهور العولمة،حيث اصبح المطلوب هو خريج ينافس فى سوق العمل الداخلى ويستطيع خلق فرصة عمل لنفسة فى السوق الخارجى بما لدية من مهارات

ومما لا شك فية يعتبر نظام التعليم السائد هو السبيل للوصول بمخرجات المؤسسة التعليمية الى المستوى المطلوب لخريخ ذو صفات تنافسية عالية،لذلك يكون لنظام التعليم دور فى علاج خلل سوق العمل .

قد أكدت نتائج العديد من الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين التعليم وسوق العمل، على أن هناك علاقة استراتيجيه وثيقة، تحكمها العلاقة بين العرض والطلب في

سوق العمل، ومن هنا يمكننا القول بأن استراتيجيات وسياسات التعليم، إذا ما تم ربطها بشكل ممنهج مع الاقتصاد الوطني وتوجهات سوق العمل، فإن ذلك الربط سوف يعمل دون شك على جسر الهوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وبالتالي الحد من البطالة. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن التعليم يلعب دورا محوريا في أي سياسات أو خطط أو برامج تستهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي من أجل أهداف التنمية المستدامة.

لقد تبنت الدول العربية وبالذات التي تعاني من بطالة عالية، سياسات ومشاريع إصلاحية جادة في مجال الاقتصاد وسوق العمل والتعليم والتدريب، مستهدفة تطوير وتنمية مهارات وكفاءة وفعالية العمالة الوطنية لكي تكون منافساً قوياً للعمالة الأجنبية حيث وضعت البرامج والحوافز لتشجيع الشباب العربي للعمل في المهن التي لا تلقى قبولا مجتمعيا كالبيع والسياحة والمقاولات.

والتعليم الالكترونى هو أحد أهم القطاعات التي شملتها المشاريع الإصلاحية حيث تم التركيز على الجودة وذلك من خلال تجويد مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والتدريبية.

ولكن التساؤل المحوري الذي يطرح نفسه بقوة هنا.. من أين نبدأ؟ وكيف نقوم بإعداد البنية التحتية في الدول العربية والمتمثلة في التشريعات والهياكل والأجهزة والاستراتجيات والسياسات والآليات من أجل تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واتجاهات الاقتصاد الوطني واحتياجات سوق العمل؟وما هو الدور المنتظر من التعليم الالكترونى كاحد اهم دعائم اصلاح سياسات التعليم وتطويرة لسد الفجوة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات قطاع التعليم؟ وهذا التساؤل هو محور اهتمام هذا البحث

مشكلة البحث

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية يكون لها اثر كبير علي هيكل العمالة ولحدوث توازن لهذا الهيكل يجب أن يكون هناك عوامل تحكم عملية النمو والتطورات التي قد تحدث في المجتمع ونجد أن التعليم كعامل أساسي لزيادة القدرات الإنتاجية له أثر كبير لتطور البناء الاجتماعي ولذلك يكون الارتباط كبير بين التعليم وعرض القوي العاملة بمستوياتها المختلفة من المهارة والسمات الوظيفية المتبينة ونجد إن سياسات التعليم قد تكون من أهم الأسباب التي تؤدي إلى خلل في سوق العمالة لعدم وجود تخطيط بين العرض والطلب

من القوي العاملة وعلى التخطيط الصحيح لاحتياجات السوق من التخصصات المطلوبة وبغض النظر عن احتياجات عملية للتنمية الاقتصادية وكذلك قد تؤدي الساسة التعليمية إلى حدوث بطالة بين المتعلمين بأعداد كبيرة نتيجة لزيادة عدد الخرجين في بعض التخصصات الغير مطلوبة نتيجة عدم التنسيق وخصوصا في القطاع الحكومي العام

ظهر التعليم الإلكتروني المتصل بشبكة الإنترنت بوجه خاص، استجابة للتغيرات الاجتماعية والثقافية في عصر العولمة،وادت هذة التغيرات الى متطلبات لسوق العمل تختلف عن ما قبل العولمة فاصبح سوق العمل يقوم على الخبرة والكفاءة والمهارة الالكترونية واستخدام الحاسبات والشبكات بمهارة عالية وليس فقط خريج حاصل على مؤهل او شهادة تعليمية غير مؤهلة ،وكذلك اصبح الطلب على تخصصات دون غيرها مما ادى الى حدوث خلل بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل التى اختلفت مع ظهور العولمة،حيث اصبح المطلوب هو خريج ينافس فى سوق العمل الداخلى ويستطيع خلق فرصة عمل لنفسة فى السوق الخارجى بما لدية من مهارات .

ومما لا شك فية يعتبر نظام التعليم السائد هو السبيل للوصول بمخرجات المؤسسة التعليمية الى المستوى المطلوب لخريخ ذو صفات تنافسية عالية،لذلك يكون لنظام التعليم دور فى علاج خلل سوق العمل .

ان الخلل فى سوق العمل نتيجة وفرة تخصصات غير مطلوبة وندرة تخصصات يزيد الطلب عليها وكذلك وجود عمالة غير مدربة وليس لديها كفاءة وعدم درياة بالاساليب الحديثة التى تملكت من سوق العمل نتيجة ثورة المعرفة ،باختصار نستطيع ان نركز السبب فى خلل بين العرض والطلب فى سوق العمل فى تخصصات معينة،مثل زيادة العمالة فى التخصصات النظرية التى يقل الطلب عليها ونقص التخصصات العملية وقد يرجع ذلك الى نظم التعليم التى تجعل الكليات النظرية فى متناول الجميع اكثر من التخصصات الاخرى،وكذلك يؤثر نظام التعليم فى درجة كفاءة ومستوى الخريخ حيث يصدر منتج نهائى الى سوق العمل غير كفء تماما وغير قادر على مواجهة متغيرات وتحديات العولمة مما يؤثر على معدلات التنمية ويزيد من معدلات البطالة.

يمثل التدريب ونظام التعليم رافدا أساسيا في جهود الدول في لزيادة معدلات التنمية وتخفيض مستوى البطالة وتوفير الحياة الكريمة لشعوبها، فهناك علاقة تبادلية مباشرة بين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع المستوى التعليمي، كما أن

هناك علاقة مباشرة بين ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك نتيجة لتأثيره المضاعف على زيادة الدخل واستيعاب القوى العاملة وانخفاض معدلات البطالة.

ولزيادة فعالية التعليم والتدريب في تحقيق أهدافه التنموية تسعى الحكومات لربط برامج إعداد الموارد البشرية الوطنية بالاحتياجات الحقيقة في سوق العمل ومن ثم العمل على زيادة المعروض من العمالة الوطنية عالية المهارة بما يؤدي إلى توظيفها في الوظائف ذات القيمة المضافة العالية.

وتمثل مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية واحدة من أهم القضايا ذات الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية فى دول المنطقة العربيةومن التفسيرات الهامة لازمة البطالة مشكلة عدم ملاءمة مخرجات مؤسسات التعليم لاحتياجات سوق العمل و يحتاج الخريجين او اصحاب المشروعات الصغيرة الى بعض المهارات التى تؤهلهم وتساعدهم فى تطوير اعمالهم والنجاح والتوسع فيها

يشكل النظام التعليمي محورا أساسيا من محاور التنمية في أي اقتصاد ويرتبط ارتباط مباشر باحتياجات المجتمع وتطوره في مجالات الإنتاجية والمعرفة، لذلك حظي قطاع التعليم بالنصيب الأكبر من مخصصات الموازنة العامه للدول النامية والمتقدمة

إن ثورة المعرفة وثورة الاتصالات والمواصلات، وما نتج عنها من تزايد كبير للمعلومات جعلت أساليب التعليم التقليدي عاجزة عن مسايرة التغيرات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، كما أن تغييرات سوق العمل المتتالية، وظهور الوظائف المترتبة على المعرفة، وتزايد الطلب على الوظائف المعرفيةالمتغيرة باستمرار، قضت على الوظائف المستمرة طول الحياة، فلم يعد بإمكان الإنسان المعاصر أن يحصل على الوظيفة التي يبقى فيها حتى سن التقاعد ، بل أصبح إلا نادراعليه الاستعداد لتغيير عمله والتكيف مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل المعاصر عليه أن يتعلم باستمرار، فقد أصبح مفهوم التربية المستديمة والتعلم مدى الحياة ضرورة من ضروريات الحياة المعاصرة، فإن المجتمع المعاصر إذن هو مجتمع تعلم مستمر.

ازدادت أهمية التعليم الإلكتروني في الوقت الراهن بشكل خاص، بسبب الحاجة الملحة إلى التنمية البشرية،وضروة تصدير خريج جامعى الى سوق العمل يتمتع بمهارات وقدرات عالية وان يكون يتوافق مع متطلبات سوق العمل واحتياجاتة وتأتي مثل هذه الأهمية في

زمن العولمة والمعلوماتية نتيجة التداخل الإنساني عن بعد، بفضل تقنيةالمعلومات ولقد ساعدت تقنية المعلومات في تحسين توعية حياة كثير من الأفراد، مما أدى إلى إنشاء مؤسسات تعليمية تمنح شهادات جامعية للراغبين في تحصيل العلم والمعرفة، دون أن يتركوا أعمالهم أو مكان إقامتهم مما يؤدى الى تاهيل افراد وعمال لسوق العمل عن طريق التعليم الالكتروني الذى يمكن تطويرة لسد الفجوة بين مجرجات مؤسسات التعليم واحتياجات سوق العمل

هدف البحث

ويهدف هذا البحث إلي معرفة الدور الأساسي للتعليم الالكتروني فى العملية التعليمية الذي ينعكس بدوره علي زيادة مهارات العنصر البشري وبالتالي زيادة الانتاجية بطريقة غير مباشرة حيث يمثل الأنفاق علي التعليم محورا لتطوير العملية التعليمية للمساهمة في إعداد العنصر البشري لإحداث التنمية فضلا عن أن التعليم هو المفتاح الرئيسي لإعداد العنصر البشري القادر علي استيعاب متطلبات التنمية والمساهمة في انجازها أملا فى تحقيق الرفاهية في أي مجتمع .

تهدف الورقة إلى التعرف على الدور الذى يلعبة التعليم الالكترونى للعمل على زيادة كفاءة الموارد البشرية لتعزيز تنافسية القوى العاملة لسد فجوة سوق العمل المتمثلة فى عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم واحتياجات سوق العمل، وفي نفس الإطار تهدف الورقة إلى التعرف على كيفيه تطوير التعليم الالكترونى بما يتماشى مع الثورة المعلوماتية فى عصر العولمة وامكانية اضافة مجالات جديدة الى التعليم الالكترونى بدلا من المجالات المختلفة التى بها وفرة وغير مطلوبة فى سوق العمل مثل التطرق الى التخصصات العملية التى يحتاج اليها سوق العمل وبها ندرة من خلال القاء الضوء على :

- تسليط الضوء على استراتجيات وسياسات وآليات التعليم الالكترونى في الدول العربية من حيث علاقتها باحتياجات سوق العمل.
- قياس كفاءة الموارد البشرية لمجموعة من الدول التي لها نفس الخصائص

- عرض مشاريع إصلاح التعليم وإصلاح سوق العمل في الدول العربية مع تسليط الضوء على علاقته بمخرجات التعليم العالي والمهني من خلال رؤية إستراتيجية.

فروض البحث

يتم مناقشة البحث من خلال عدة فرضيات توضح اهمية التعليم الالكترونى فى عصر التكنولوجيا والمعلومات وظهور كثير من التحديات على المستوى الاقليمى والعالمى تؤثر فى مخرجات مؤسسات التعليم

١. يعانى سوق العمل فى الدول العربية من تشوهات وخلل بين العرض والطلب
٢. هناك علاقة توءمية بين نظام التعليم السائد وبين كفاءة مخرجات التعليم
٣. ان التعليم الالكترونى لة دور فعال فى تصدير منتج تعليمى مؤهل ذو كفاءة عالية ويعمل على تنمية الموارد البشرية ويختلف عن منتج التعليم التقليدى
٤. ان تطوير انظمة التعليم الالكترونى بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل يساعد على علاج التشوهات وسد الفجوة بين الطلب والعرض فى سوق العمل
٥. ان تطوير نظام التعليم الالكترونى يؤدى الى زيادة الميزة التنافسية فى سوق العمل خارجيا وزيادة الطلب على منتج هذا النظام

خطة البحث

المبحث الاول:

الخلل بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل وسوف يتناول هذا المبحث عدة نقاط:

اولا: أهم التحديات التي تواجه الشباب العربي عند دخول سوق العمل

ثانيا: اسباب الخلل فى سوق العمل

ثالثا: المدخل العلمى لتوثيق العلاقة التوءمية بين نظام التعليم والعمل

المبحث الثانى:

التعليم الالكترونى ومواجهة تحديات العولمة فى سوق العمل للدول العربية

اولا: ما هو التعليم الالكترونى

ثانيا: اهمية التعليم الالكترونى ومزاياة

ثالثا: اهم التحديات التى تواجهة هذا النظام فى الدول العربية

رابعا: الشروط المطلوبة لتصديرمنتج ذو كفاءة عالية لنظام التعليم الالكترونى

المبحث الثالث:

التعليم الالكترونى وعلاج الخلل فى سوق العمل

اولا: الية تطبيق نظام التعليم الالكترونى لسد الفجوة بين العرض والطلب فى سوق العمل

ثانيا: التعليم الالكترونى والاستغلال الامثل للموارد البشرية

ثالثا: الربط بين تخطيط التعليم الالكترونى وتخطيط القوى العاملة

رابعا: تطوير نظام التعليم الالكترونى وزيادة الميزة التنافسية فى سوق العمل الخارجى

المبحث الرابع:

نماذج دولية وعربية ناجحة فى الاستفادة من تطوير نظام التعليم الالكتروني

المبحث الأول : الخلل بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل

لقد أصبح سوق العمل منذ سنوات عديدة يبحث في بادئ الأمر عن الإتقان والإنجاز وليس مجرد شهادة تخرج، حيث أصبحت الآن شهادة البكالوريوس غير كافية للحصول علي وظيفة فيجب أن تحمل بجانب هذه الشهادة خبرات ومهارات أخرى تميزك عن أي خريج أخر فقد تغير المفهوم القديم الذي اشتهر بأن التعليم ضمان ضد البطالة.

فقد عرفت البلدان العربية ظاهرة بطالة التعليم وارتفاع مستوى البطالة مع ارتفاع مستوى التعليم, فبالرغم من زيادة عدد المتعلمين إلا أننا نلاحظ تدهور في الإنتاجية بشكل ملحوظ في الدول العربية وذلك على عكس بقية دول العالم.

ويعزى التدهور في الإنتاجية في البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة إلى عدم الربط بين التعليم وسوق العمل كماً ونوعاً وعدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب.

ولقد شهدت الآونة الأخيرة تطور سريع وهائل في التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أدى إلى التغيير من مفهوم العلم لدى الشعوب فقد أصبحت المدة بين الاختراع والتطبيق قصيرة عما كانت من ذي قبل كما زادت حماية الملكية الفكرية بالرغم من انتشار المعلومات واشتعلت المنافسة في الإنتاج وتكاليفه خصوصاً تكلفة العنصر البشري ومؤهلاته. وقد شهدت بعض الميادين تطورات هائلة أحدثت تحولات جذرية في سوق العمل وأسواق الإنتاج أهمها: الحاسبات و الاتصالات

ادى ذلك الى ظهور تحديات جديدة تواجهة راغبى العمل عند دخول سوق العمل

اولا– التحديات التي تواجه الشباب العربي عند دخول سوق العمل:

- لقد أدى اجتماع مجالي الحاسبات والاتصالات معا إلى تأثير بعيد المدى على سوق العمل مما أدي بدوره إلى ظهور مهن جديدة لم تكن معروفة من قبل واختفاء مهنأخرى. تغيير كبير في أساليب أداء العمل فلم تعد تتقيد بالمسافات والأماكن كما انتشراستخدام الحاسب في معظم المهن

وكذلك حدوث تغير واضح في مناهج التعليم وأدواته مثل:http://www.pei.ps

- التوجه والتركيز على التعليم التطبيقي بمختلف مستوياته.
- ضرورة مواصلة التعليم وعدم توقفه عند حد معين أو سن معين.
- إعادة التأهيل بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل ومواجهة البطالة المتزايدة.

- إعطاء دور أكبر للتدريب قبل الحصول على العمل وأثناء ممارسته.
- ظهور وسائل تعليمية جديدة مثل التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني.

مما ادى الى ظهور تحديات فى سوق العمل اهمها:

١. عدم توافر العديد من فرص العمل.
٢. عدم التمتع بالمؤهلات والمهارات اللازمة للحصول على الوظيفة.

مما يتطلب بدوره وضع نهج استراتيجي لتطوير التعليم والتدريب في المجال التكنولوجي وكذلك المهني في البلدان العربية و إعادة النظر في السياسات الخاصة بالتعليم العالي في مختلف تخصصاته والبحث العلمي.(قنديل، ٢٠٠٦)

ثانيا: اسباب الخلل بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم:

سوق العمل هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي تتحقق فيها عملية التفاعل الديناميكي بين عرض العمل والطلب على العمل، وصولا الى تحديد المستوى التوازني للأجر الحقيقي وكمية العمل التوازنية.و يساهم هذا السوق في تخصيص الموارد البشرية بين المنشآت والصناعات والمهن والأقاليم للوظائف المختلفة عند معدلات أجر محددة. كما تساهم تلك السوق في تحديد مستويات التشغيل والبطالة والأجور الهجرة والتعليم. وتدفع ظروف المنافسة كل طرف الى اتخاذ قراراته كاستجابة لقرارات أو رد فعل لقرارات الإطراف الأخرى المساهمة في تلك السوق.

وتواجه تلك السوق في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة مشكلة في صعوبة تحقيق التوافق أو الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، وتكاد أن تتحول هذه المشكلة الى ظاهرة عالمية، فلم تعد تقتصر على اقتصاد بعينه أو مجموعة اقتصادية دون غيرها، رغم تفاوت حدتها وأبعادها بحسب التفاوت في قوة أو ضعف الاقتصاد وفي طبيعة السياسات الاقتصادية المستخدمة ومستويات التعليم السائدة ، و وتائر النمو الاقتصادي المتحققة والشوط الذي قطعته عملية التنمية في مراحلها المختلفة.وتعزى تلك المشكلة الى عدد من العوامل من أبرزها-:

١- البعد موضوعي المتمثل بطبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة أكبر من تطور نظام التعليم والتدريب .

١- أداء السياسات الاقتصادية الكلية الذي ينعكس على أداء قطاع التعليم وبخاصة في ظروف الركود وما يرافقها من عجز في الموازنة العامة وضغط للإنفاق العام

وبخاصة الإنفاق المخصص لقطاع التعليم، كما يرافق تلك الظروف عجزاً في الميزان التجاري يؤدي الى تخفيض قدرة سوق العمل على استيعاب المشتغلين وبالتالي زيادة معدلات البطالة

٢- العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ومستويات الإنفاق على التعليم التي تنجم عن تأثير المضاعف،فزيادة الإنفاق على التعليم كمتغير استثماري تساهم على المدى الطويل في رفع معدلات النمو الاقتصادي من ناحية، وتزيد من معدلات استيعاب القوى العاملة مخرجات النظام التعليمي وتخفض البطالة

٣- يساهم التضخم وتدهور مستويات معيشة في إضعاف حافز أعضاء هيئات التدريس على تطوير التعليم ، كما يؤدي الى تدهور شروط العمل وعائد العمل وتراجع قناعة الإفراد بإمكانية تأمين مستقبلهم عن طريق التعليم واكتساب المهارات ،كما سيتأثر عرض الخريجين بمستويات الأجور والرواتب، ومعدل الرسوم الجامعية، والإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة.

٤- أدت العولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي إلى تغيير متطلبات سوق العمل التكنيكية والمهنية ، فزادت الفجوة بين مستويات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل كنتيجة لارتفاع مستويات جودة الأداء والمعرفة التقنية والمهنية ومستويات التدريب والخبرة المطلوبة لأغراض التوظيف، وساهمت هذه التطورات في زيادة الاهتمام بتطوير رأسمال البشري وجعلته العنصر رئيسي في عملية الإنتاج، كما أدت إلى حدوث ثورة في أنماط الطلب على العمل ورفع مستوى أجور العمالة المدربة والماهرة .

٥- تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي أدى إلى لتقليص الإنفاق العام وتخفيض فرص التوظيف في الأجهزة الحكومية.

٦- ظروف الحروب وعدم الاستقرار السياسي في الدول النامية وبخاصة في الدول العربية ساهمت في استنزاف قواها العاملة ،وتخفيض معدلات الادخار وهروب الاستثمارات الأجنبية، والتأثير سلبا على قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية ، مما أثر بالتالي على قدرة تلك دول على مواجهة متطلبات الإنفاق على التعليم والتدريب المهني

٧- ساهمت سياسة مجانية التعليم في تخفيض نوعية التعليم وازدياد أعداد الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات أسواق العمل،فرغم أن تبني تلك السياسات جاء لتخفيض مستويات الحرمان من التعليم والتدريب إلا أنها أدت إلى إهمال الجانب النوعي للتعليم والتركيز على النواحي الكمية ، فأزداد عدد الخريجين غير المؤهلين لتلبية شروط سوق العمل الأمر الذي أدى شيوع البطالة بأشكالها المختلفة سواء البطالة السافرة أو المقنعة

٨- أدى التراجع عن أساليب التخطيط بشكل عام وتخطيط القوى العاملة بشكل خاص الى التخلي عن في وضع الخطط التفصيلية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للربط بين التعليم والتدريب وفرص العمل

٩- .القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني أدى إلى الدفع بمخرجات ليست عليها طلب سوق العمل

١٠- القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني وعشوائية التدريب،وعدم التنسيق بين تلك المراكز وعدم توافر مصرف للمعلومات عن سوق العمل واحتياجاته من المهن المختلفة إلى التدريب على مهن لا يحتاج إليها سوق العمل، ونتيجة لذلك أخذت مراكز التدريب المهني ذاتها تساعد على زيادة الاختلال في سوق العمل، عندما تدفع سنويًا بمخرجات تدريب ليست عليها طلب في سوق العمل مما يؤدي الى زيادة أعداد البطالة، و فقدان الثقة بدور مراكز التدريب المهني، فضلا عن إهدار المال والجهد المنفق عليها .

١١- ساهمت العادات والتقاليد والمظاهر الأخرى للسلوك الاجتماعي في تكريس ظاهرة الاختلال في سوق العمل وبخاصة في الدول العربية، من خلال وضع القيود الاجتماعي التي أدت الى-:

أ- التقليل من أهمية زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل،

ب-تركيز المشتغلين في الأجهزة الحكومية وتضخم الجهاز الإداري،

ت-دفع صانعي السياسات التعليمية إلى الاستجابة للشروط الاجتماعية وأن كانت مخالفة لشروط سوق العمل

ويتضح من العوامل السابقة ان مؤسسات التعليم لم تعد قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها وأدوارها الجديدة التي أفرزتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية

والتكنولوجيـة. ولقـد بلـغ الحـد عنـد بعـض الـدول المتقدمـة إلـى المطالبـة بإلغـاء بعـض المؤسسات التعليمية بسبب عدم قدرتها على مواكبة التغيرات، وبالتالي عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والفردية والاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية، ولقد أخذت هذه الدول تقوم بعملية مراجعة جذرية وشاملة لأنظمتها التربوية، وكان التوجه نحو التغير الشامل متلائما مع طبيعة روح العصر والتفوق العلمي والتكنولوجي التي حققته هذه الدول.(غسان، ٢٠٠٩)

ثالثا- المداخل العلمية لتوثيق العلاقةالتوءمية بين العمل ونظم التعليم :

الاسلوب وطريقة التعليم لها علاقة مباشرة بمخرجات العملية التعليمية من حيث الكفاءة وليس فقط التاهيل فهى مشكلة الكيف وليس الكم فهناك بعض المداخل العلمية التى تضح مدى الالتصاق بين العمل وطريقة التعلم والذى وصلت الى ان التعليم الالكترونى من احدث طرق التعليم التى تعمل على المواءمة بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم ومن اهم الاستراتيجيات العملية لتفعيل هذة العلاقة(احمد، ٢٠٠٦)

١- التأكيد على أن احد النجاحات الكبرى لاى نظام تعليمى ليس هو قدرتة على ايجاد فرص عمل لخريجية بقدر ما هو تزويدهم بالمعارف والمهارات والتوجيهات والسلوكيات التى تمكنهم من ايجاد فرص عمل لانفسهم

٢- ان نجاح الطريقة التعليمية هى التى تمكن خريجيية من التعليم الذاتى والتطوير المستمر وفق مستجدات المعارف والمهارات واحتياجات سوق العمل محليا واقليميا ودوليا

٣- تقويم مخرجات التعليم من حيث الكفاءة الخارجية بمعنى ملائمة هذة المخرجات لسوق العمل ومدى رضا فطاع الاعمال عن هؤلاء الخريجيين

٤- الاستفادة من فرص العمل عن بعد فى ما بين الدول العربية وفى ما بينها وبين غيرها كما هو حصل الان فى دول اسيا ةاميركا اللاتينية بالنسبة لتشغيل مواطنيها فى بلادهم عن طريق العمل عن بعد لمؤسسات اقتصادية عملاقة قى الدول المتقدمة

٥- ادراك ان الحد من البطالة لخريجى التعليم لا يتوقف على زيادة العدد من سنوات التمدرس بقدر ما يتوقف على نوعية البرنامج الذى تخرج فية الخريج وجودة تحصيلة للمعارف والمهارات والقدرة على التطوير بما يلائم متطلبات عصر المعلومات

٦- ادراك ان احتياجات سوق العمل متغيرة فى طبيعتها ونوعية المعارف والمهارات التى تتطلبها الاعمال المتوفرة والمستجدة بين فترة واخرى وهذا يتطلب التطوير المستمر لطرق التعلم بما يتناسب مع التغيير المستمر فى سوق العمل واحتياجاتة

٧- الوعى بالتوجهات القوية نحو اقليمية سوق العمل وعالميتة وامكانية كل دولة لاقتناص هذة الفرص لمقابلة احتياجات سوق العمل العربية والدولية كما هو الحال لبعض الدول ة ومن ابرزها الهند التى ركزت على اعداد مواطينيها فى التقنية الحديثة فى مجالات الاتصالات والمعلوماتية وبذلك وفرت فرص عمل لخريجييها خارج بلدهم

ويتضح من هذة المداخل انها تظهر مدى قوة العلاقة بين العمل والتعلم واهمية تطوير نظم للتعليم تمكن مريدية من الحصول على المهارات والكفاءات الى اعلى درجة تناسب احتياجات السوق الداخلى والخارجى للعمل وخلق فرص وفتح مجالات حديثة امام مخرجات المؤسسات التعليمية يختلف عن مخرجات النظام التقليدى الذى يتسم بعدم التجديد والقدرة على مسايرة عصر المعلوماتية وانتاج سلعة تواجهة تحديات عصر العولمة(اكرم،١٩٩٨)

ومن هنا يمكن القاء الضوء على اهمية التعليم الالكترونى فى سد فجوة سوق العمل كنظام تعليمى متطور وحديث ولدية الامكانيات لتاهيل خريج يتناسب مع متطلبات سوق العمل

المبحث الثانى: دورالتعليم الالكترونى فى مواجهة تحديات العولمة فى سوق العمل

- أولا :التعليم والعولمة : لقد أسهمت التحولات التكنولوجية والتدفق الغزير واللامتناهي للمعلومات في التوجه العلمي نحو العولمة الكوكبة Globalization ومن ثم أدت إلي إحداث تغيير في المفاهيم والأفكار والسياسات المتعلقة بالتعامل مع الدول والاقتصاديات الأخرى ,
- ونعني بالعولمة : العالم أشبه ما يكون بسوق موحدة تشمل عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها كما يعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي علي جانب آخر . والواقع أن الدخول إلي العولمة بالمعني السابق لم يعد خيارا بل ضرورة يفرضها الواقع ويفرضها التطور العلمي والتكنولوجي وحتمية التعامل مع الاقتصاديات الأخرى .
- وفي ظل هذا المناخ الجديد نجد أن العولمة تفرض تحديا مهما يخلص في ان كل اقتصاد علية أن يصنع فرص اعتماد علي ذاته في الأساس وتحت مسمع مرآي المجتمع بل تحت وطأة منافسيهم كذلك إذ أن قيام السوق الموحدة في ظل العولمة لا يعني أن هناك فرصا متساوية للجميع ، ومن المعروف أن الدول النامية ذات الاقتصاديات التي تتصف بالديناميكية ستحقق مكاسب من العولمة وتداخل الاقتصاديات من بعضها البعض . وهنا يمكن القول أن التغيرات السابقة أدت إلي إحداث بعض التغيرات علي ارض الواقع وكذلك في المفاهيم التي ظلت سائدة إذ لم يعد الإنتاج يتم وفقا للمعايير التقليدية ، بل يجب أن يتم وفقا للمعايير الدولية .
- تزاوج اعتبارات الكم مع الكيف دون التركيز علي الأولي فقط في عمليات التسويق
- وتفرض العولمة تحدياتها كذلك علي الأشخاص الاقتصادية الفاعلة في كل اقتصاد وطني إذ لم يعد في وسع المشروعات في الدولة ما ان يتعتد علي مسانده الدولة لها في مواجهة المنافسة الأجنبية بل عليها ان تعتمد بصفة رئيسية علي مقاومتها الذاتية . (عبدالخالق ١٩٩٥)

لذا ليس من قبيل المبالغة القول أن الحصول علي موضوع قدم السوق العالمية يقف عند أعتاب مدارسنا وجامعاتنا وما يدور من تفاعل بين كل عناصرها من أسس وملاعب

ومبان وتجهيزات فالتعليم ما يرتبط بيه من تدريب يقع موقع القلب من أي إصلاح أو تطور اقتصادي

– ما هو التعليم الإلكتروني

لتعليم الإلكتروني هو التعليم عن بعد بواسطة الكمبيوتر والإنترنت. وقد انتشر هذا النوع من التعليم في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، وبخاصة بعد ابتكار تقنية الإنترنت؛ تلك الشبكة العنكبوتية الدولية التي تربط العالم كله من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه حتى صار كالبلد الواحد .

ومن المتوقع أن يتزايد انتشار التعليم الالكتروني في السنوات القادمة حتى يصبح عنصراً رئيسياً في العمليات التعليمية لدى المؤسسات التعليمية والأفراد ، وذلك لما يحققه من فوائد وما يوفره من حلول لكثير من مشكلات العملية التعليمية.(موسى، ٢٠٠٦)

وقد حرصت كثير من الدول العربية ان تهتم بما لديها من قدرات متقدمة وخبرات كبيرة– على دراسة التوجهات العالمية في التعليم والتعلم وتقديم الأنظمة والحلول التي تحتاجها مؤسسات التعليم العربية والإسلامية بما يتناسب مع قيم مجتمعاتنا ولغتنا العربية، فقامت ببناء نظام متقدم ومتكامل لإدارة التعليم الإلكتروني Learning Management Systems

والمقصود بالتعليم الالكتروني باختصار التعليم الإلكتروني هو تقديم البرامج التدريبية والتعليمية عبر وسائط الكترونية متنوعة تشمل الأقراص وشبكة الإنترنت بأسلوب متزامن أو غير متزامن وباعتماد مبدأ التعلم الذاتى

ثانيا–اهمية التعليم الالكتروني واهم مزاياة:

أن بناء أفراد مبدعين منتجين للمجتمع تبدأ منذ أول مرحلة تعليمية ، و بهذا فإن العمل على تغيير وتطوير التعليم ومواكبته للثورة العلمية هو الاتجاه الذي علينا السير به لنسمو بالمجتمع لأرقى المستويات.

هناك أربع دعائم تمثل أسس التربية الحديثة كما أوردها جاكويس ديلور في تقريره عن التعلم الذي أصدرته منظمة اليونسكو عام ١٩٩٦ وهي:

- ❖ أن يتعلم الفرد كيف يعرف، أي التعلم للمعرفة.
- ❖ أن يتعلم الفرد كيف يعمل، أي التعلم للعمل.
- ❖ أن يتعلم الفرد للعيش مع الآخرين، عن طريق فهم الآخرين و إدراك التفاعل معهم.

- ❖ أن يتعلم الفرد ليكون، من حيث تتفتح شخصيته على نحو أفضل وتوسيع قدراته وملكاته الذاتية[1].(تركي، ٢٠١٠)

في إطار التعليم التقليدي نرى أن هذه الأسس الأربعة لا يمكن تحقيقها لكون الطالب يتعلم سطحياً فهو يتذكر المعلومات و يختزنها فقط من أجل الاختبارات ولا يستطيع تمييز المبادئ من البراهين ،كما أنه يعامل الواجبات المدرسية كتعليمات مفروضة عليه و ليست تمرينات عليه القيام بها لتعزيز الفهم

هذا يعود لكون هذا النمط من التعليم ساكنا غير تفاعلي.

لذا تتزايد أهمية استخدام التكنولوجيا والتقنيات في المجال التربوي إضافة لأسباب كثيرة وهي:

- ❖ انخفاض مستوى التعليم، إذ أن الأنظمة التعليمية أصبحت غير قادرة على مواكبة التطور العالمي.
- ❖ تشتت المناهج الدراسية مع تعدد مصادر المعرفة و سرعة تدفق المعلومات.
- ❖ أهمية التعلم الذاتي و تطوير قدرات الفرد على التفكير و الإبداع.
- ❖ ازدياد وعي الفئة العاملة من المجتمع اتجاه تطوير معرفتهم وخبراتهم ومعرفة الجديد دائما من تغيرات أو مؤتمرات عالمية حول مجال تخصصهم، لمواكبة التطور الدائم في عصر السرعة.
- ❖ رغبة الأشخاص الذين فاتتهم فرصة التعليم لظروف معينة بالإلتحاق بالمدارس و مواصلة التعليم.
- ❖ تجهيز الفصول المدرسية والمنشآت بمتطلبات دمج التقنية .من حيث الشبكة الداخلية وشبكة الإنترنت ومختبرات حاسب عديدة.
- ❖ أن تقوم الحكومة ببناء شبكة اتصالات ذات كفاءة عالية و تغطية لجميع مناطق الدولة

- www.psso.org.sa/arabic/pssolibrary/nadwa01/nadwat/pdf/23.pdf

ثالثا– التحديات التي تقابل تطبيق نظام التعليم الالكترونى فى الدول العربية

وعلى الرغم من الفوائد المتعددة التي يقدمها التعليم الالكتروني هناك تحديات تقابل تطبيق هذا النظام فى الدول العربية :

اولا: البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات فى الوطن العربى :

هناك ترابط مباشر بين انتشار وقوة وسائل الاتصال بشبكة الانترنت والمحتوى الالكتروني بشكل عام ، ولو نظرنا للبلدان العربية فنحن نلاحظ ضعف انتشار تقنيات الاتصال السريع و قلتها وعدم كفاءتها بالمقارنة بالوسائل وحلول الاتصال بالدول الغربية المتقدمة وهذا يلعب دور سلبي في نشر وزيادة المحتوى الالكتروني باللغة العربية ويؤدي إلى ضعف انتشار الكثير من التطبيقات التي تزيد من حجم المحتوى العربي المخصص التعليم الالكتروني .(زين الدين، ٢٠٠٦)

ثانياً: ضعف الأنشطة الثقافية:

أن النشاط الثقافي في الوطن العربي محدود نسبياً، إذ أن متوسط معدل الأمية يعادل حوالي ٤٠% بشكل عام في الوطن العربي و يتجاوز ال ٥٠% بين النساء وال ٢٧% بين الرجال ، ومن زاوية أخرى هناك قلة في عدد القراء في الدول العربية وهذا بدوره ينعكس على عدد الكتّاب و ترجمة الكتب الأجنبية.(أكرم، ١٩٩٨

ثالثا:التحديات على المستوى الاقتصادي

- المشاكل التقنية والتي تتمثل بصعوبة الوصول للمعلومات وانقطاع الشبكة المفاجئ نتيجة لضعف شبكة الانترنت.
- عدم توافر الأجهزة الكافية للطلاب في المدارس، حيث يعتبر استخدام الحاسوب مكلفا كما أن التعليم الحديث يتطلب أجهزة ذات مستوى عال لتلاءم البرامج المتطورة.
- نقص الخبرة لدى الأشخاص القائمين على البرامج التعليمية وعدم التحاقهم بالدورات و المؤتمرات في الدول العالمية والمتطورة.
- صعوبة تأقلم المعلمين والطلاب مع هذا النوع من التعليم بسبب تعودهم على التعليم التقليدي والخوف من التغيير.

"ويذكر كل من (السلطان والفتوخ،١٩٩٩) ما يسمى ب(المقاومة الرافضة) ويقول الباحثان :" أن الإنسان بطبيعته لا يحب تغيير ما اعتاد عليه، بل يقاوم ذلك بأساليب مختلفة، ولا يكون ذلك باتباع سلوك مضاد نحو الإنترنت، وإنما الوقوف موقفا سلبيا تجاه هذا التغيير. ويعود

ذلك إما إلى التمسك بالأساليب التعليمية القديمة، أو عدم الرغبة في التكيف مع الأساليب والتقنيات الحديثة، أو الشعور بعدم الاهتمام واللامبالاة نحو التغييرات الجديدة

رابعا: الشروط المطلوبة لتصبح مؤهل ناجحاً عن طريق االتعليم الالكتروني للدخول الى سوق العمل:

- امتلاك مهارات تواصل كتابية جيدة بما أن التعليم الالكتروني يعتمد اعتمادا كبيرا على مهارات الاتصال الكتابية والشفوية.
- التمتع بالقدرة على التحفيز الذاتي والانضباط الذاتي.
- المشاركة في بيئة دراسية خاصة بك على الانترنت تتمثل بالعمل في مجموعات، والمساهمة بطرح الأفكار في منتديات النقاش الالكترونية المتعددة
- الاستعداد التام "للتعبير عن نفسك" عند بروز المشاكل.
- الاستعداد التام والقدرة على تخصيص ما بين ٦ إلى ١٢ ساعة أسبوعيا لكل مادة.
- تحديد الأهداف المرحلية والمواعيد النهائية الخاصة بك والالتزام بها.
- تنظيم أهدافك ضمن جدول دراسي.
- تجنب المقاطعات والالهاء أثناء حضور الفصول الدراسية عبر الإنترنت أو مراجعة المواد الخاصة بك
- تسجيل الدخول بشكل منتظم إلى المواد الدراسية الخاصة بك في نظام إدارة التعلم.
- الانفتاح إزاء تقاسم الخبرات الحياتية والعملية والتعليمية كجزء من عملية التعلم.
- الثقة المطلقة بالطريقة الجديدة التي تعتمدها للتعلم وبأن التعليم ذا الجودة العالية ممكن تحصيله دون حضور الفصول الدراسية التقليدية.
- التأكد من امتلاكك للحد الأدنى من مهارات التكنولوجيا للتمكن من متابعة البرنامج الدراسي.
- حضور البرامج التوجيهية والتدريبية المتاحة للتأكد من عدم بروز أية عراقيل في مرحلة لاحقة من مسيرتك التعلّمية.

المبحث الثالث : التعليم الالكترونى وعلاج الخلل فى سوق العمل

ان للتعليم الالكترونى كنظام تعليمى دور لمواجهة الخلل وعدم الكفاءة فى سوق العمل وقد يدعونا هذا الى تحديد لاليات تطبيق هذا النظام بحيث يمكن تطبيقة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع

اولا- آلية تطبيق نظام التعليم الإلكتروني لسد الفجوة بين العرض والطلب فى سوق العمل:

التخطيط الجيد اولا بين احتياجات السوق ومخرجات النظام التعليمى ووضع خطة مبدئية تتوافق بين التخصصات المطلوبة والمعروضة

التفاعل بين عناصر العملية التعليمية (المعلم-الطالب -الوسائل التعليمية) وتحديد اهمية كل عنصر ودور كل منهم بحيث يمكن للنظام التعليمى الالكترونى من اضافة كثير من التخصصات المطلوبة فى سوق العمل وبها نقص فى مخرجات النظم التعليمية الاخرى مثل التخصصات الطبية والتكنولوجيا فتطوير االوسائل التعليمية التى تتفاعل مع المعلم الجيد تستطيع توصيل المعلومة بكفاءة مهما كانت للطالب (الفيومي، ٢٠٠٤)

التخطيط للتخصصات الجديدة التى يحتاج اليها سوق العمل بعدد محدود من الطلبة واساليب ووسائل تتناسب مع هذة التخصصات بحيث يستطيع الطالب تحصيل المعلومة

التحديد الدقيق لدور المعلم لهذا النظام و نرى أن الأستاذ هو المحور الرئيسي للعملية التعليمية،حيث ان العلاقة بين الطالب والمعلم تحدد التخصص الذى يرغب فية الطالب بقدر قدرة المعلم على الشرح واستخدام الوسائل المختلفة للتعليم الالكترونى التى يستطيع المعلم بدورة لتوصيل المعلومة مهما كانت وبالتالى يكون لدية القدرة على رفع كفاءة الخريخ ولايقف عند تخصص معين دون الاخر مما يجعل هناك توازن بين الاعدادالمنتجة من هذا النظام لمختلف التخصصات و لذلك لابد أن يقود عملية التعليم ثلاثة أفراد لكل منه وظيفته الخاصة ولكن يعملون في إطار واحد مشترك وهم:(حمدان، ٢٠٠٢)

المعلم أولاً، والمشرف على العملية التعليمية ثانياً، وخبير الوسائط المتعددة ثالثاً.

فالمعلم وحده لا يكفي لتطبيق التعليم الإلكتروني لعدة أسباب، أولا لأننا نحتاج إلى التغيير؛ الذي لا يقتصر فقط على طريقة توصيل المعلومة للطالب بل يشمل جانبين آخرين وهما المادة المطروحة في المنهاج و ملائمة الوسيلة المستخدمة في التعليم، فنحن لا نعتبر كون المادة التعليمية قد تم طرحها إلكترونيًا بغض النظر عن مضمونها ومستواها وأهميتها هي أفضل! بل أساس النجاح هو المنهاج ومن ثم تأتي الطريقة هل هي تقليدية أم إلكترونية، وهنا يأتي دور المشرف على التعليم فهو يطّلع على أسلوب المعلم والوسيلة التي يستخدمها إن كانت ناجحة أم لا، حيث يستطيع طرح طرق أخرى، فمثلا يريد المعلم شرح مادة معينة عن طريق تكنولوجيا صوتية كالأشرطة السمعية، ولكن يرى المشرف أن طرحها بهذه الطريقة لن يصل بالطلاب إلى المستوى المطلوب وأنها غير فعالة ويجد بديلاً لها. يعمل خبير الوسائط المتعددة على استعمال الوسائل التكنولوجية المتاحة لعرض الدرس وبذلك عن طريق العلاقة الثلاثية بين اطراف هذا النظام التعليمى يمكن ادخال تخصصات جديدة وملائمة لاحتياجات سوق العمل وبناء على ذلك فقد تغير دور المعلم ونلخصه بثلاثة أدوار:

أولاً: الشارح باستخدام الوسائل التقنية بحيث يستخدم شبكة الإنترنت والتقنيات المختلفة لعرض المحاضرة. من ثم يعتمد الطلاب على هذه التكنولوجيا لحل الواجبات وعمل الأبحاث.

ثانياً: دور المشجع على التفاعل في العملية التعليمية عن طريق تشجيع طرح الأسئلة والاتصال بغيرهم من الطلبة والمعلمين في مختلف الدول.(العريفى،٢٠٠٧)

ثالثاً: دور المحفز على توليد المعرفة والإبداع فهو يحث الطلاب على استخدام الوسائل التقنية وابتكار البرامج التعليمية التي يحتاجونها، ويتيح لهم التحكم بالمادة الدراسية بطرح آراءهم ووجهات نظرهم[٢].دراسة الأبحاث السابقة حول التعليم الإلكتروني وأخذ نتائجها بعين الاعتبار.

- دراسة المقررات الحالية ومعرفة ما الذي يحتاج إلى تطوير وإضافة معلومات جديدة أو تعديل.
- تحديد حاجات المتعلمين ومتطلبات المقرر الدراسي قبل اختيار نوع التكنولوجيا المستخدمة.
- عمل برامج تدريب للمعلم والطالب حول الوسائل التكنولوجية وكيفية استخدامها.
- تجهيز كل موقع بالتسهيلات التكنولوجية المحتاج إليها والوصول إليها بسهولة، مع توفير خطوط الاتصالات الفورية لحل المشكلات التي تواجه المتعلمين.
- البدء مع عدد محدود من الطلاب لمعرفة المشكلات التي تواجه عملية التطبيق والعمل على السيطرة عليها و معالجتها وذلك عند بداية تطبيق التخصصات الجديدة على هذا النظام

ثانيا: التعليم والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية وقياس كفاءة الموارد البشرية:

لايزال البعض ينكر على التعليم كونه شكلاً من أشكال الاستثمار رغم ما يوفره هذا من المهارات والمعارف الجديدة التي يكتسبها الأفراد وقد تطور هذا الشكل في الدول الغربية نظراً لعائده الكبير وهذا لا يرجع فقط إلى عوامل الإنتاج التقليدية وهي الأرض والعمل ورأس المال. بل تزايد أهمية مساهمة التعليم كعنصر استثمار بشري . ولقد انتهت الدراسات الخاصة بالموارد البشرية كما صورها فردريك هاربسون في تحليله الاقتصادي للاستثمار في الإنسان إلي

– الاستثمار في تنمية الموارد البشرية من أهم الأمور الأزمة لوضع أي دولة علي بداية طريق النمو الذاتي

– التعليم هو السبب الرئيسي لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التوظف .

– وجود علاقة بين الاستثمار في التعليم ومستوي النمو الاقتصادي .

هناك علاقة بين التقدم الفني وتطوره وبين كمية ونوع الموارد البشرية التي تحقق الكشف والاختراع في شتي مجالات المعرفة ومن ثم فهي داله في مستوي التعليم ودالة في حجم الإنفاق علي البحوث العلمية ، وعليه يمكن إجمالي القول بأن كفاءة تطبيق الفن الإنتاجي الحديث تتوقف علي مستوي التعليم في أي بلد . ومن هنا يتضح الدور الأساسي للتعليم الالكتروني فى العملية التعليمية الذي ينعكس بدوره علي زيادة مهارات العنصر البشري وبالتالي زيادة الانتاجية بطريقة غير مباشرة حيث يمثل الأنفاق علي التعليم محورا لتطوير

العملية التعليمية للمساهمة في إعداد العنصر البشري لإحداث التنمية فضلا عن أن التعليم هو المفتاح الرئيسي لإعداد العنصر البشري القادر علي استيعاب متطلبات التنمية والمساهمة في انجازها أملا فى تحقيق الرفاهية في أي مجتمع .

فإنه يحل مشكلة التخصصات النادرة حيث أصبح من السهل على المتعلم التواصل مع أي تخصص علمي نادر في أي موقع من العالم مباشرة وخلال لحظات معدودة كما ان المادة التدريبية المعدة من قبل لمؤسسات التعليمية متاحة لمن يرغب وهذا يساعد في تراكم الخبرات و بكلفة قليلةوذلك تحويل الفلسفة التعليمية التقليدية المعتمدة على المجموعة إلى التعليم المعتمد على الفرد وذلك حتى يستطيع الفرد الاعتماد على الذات لتطوير مهاراتة ومسايرة احتياجات سوق العمل حتى مع مواجهة الالكترونى قادر على التواصل دون انقطاع للمعرفة الذاتية (سعادة،٢٠٠٣)

- أن النظام التعليمي في البيئة العربية تشهد تحولات وتغيرات وتطورات مع مطلع الألفية الثالثة والتي جمعتها الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات وثورة الاقتصاد المبني على المعرفة، حيث أشارت الدراسات والدراسات والأدبيات المتعلقة إلى عدد من الإشكاليات العمل من أبرزها أن هذا التعليم تنعدم فيه الحداثة أو التحدث (updating) حيث أن مؤسسات التعليم العالي منصرم من الحداثة أو التحديث في مجالات الاستراتيجيات التعليمية. وانعدام المواءمة) Adaptation) فمؤسسات التعليم العالي تفتقد إلى المواءمة مع المستجدات العالمية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة الرقمية وثورة الاقتصاد المبني على المعرفة. وانعدام المر ونه (Flexibility) ويتمثل ذلك في عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تلبية الاحتياجات لمتطلبات السوق المحلي، وكذلك انعدام الارتباط (Relevance) ويتمثل ذلك في فقدان العمل، وبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي اكبر مؤشر على انعدام الارتباط أو العلاقة ليكون قادرا على تلبية الاحتياجات والمطالب المتغيرة للمجتمع العربي.(الهادى،٢٠٠٣)
- ويمكننا ان نوضح من خلال هذا النموذج اتجاهات النمو للموارد البشرية باستخدام بيانات حديثة

- **<u>اتجاهات النمو في إنتاجية الموارد البشرية</u>** : يهدف هذا الجزء إلي قياس التطور في إنتاجية الموارد البشرية في ضوء أفضل الممارسات الفعلية في ٢٥ دولة عربية وإسلامية إفريقية تجمعها خاصية
- وسوف نوضح كيف يتم تقيم التطور في نمو إنتاجية الموارد البشرية ثم النموذج المستخدم وأسلوب القياس المتبع ، عندما يقول البعض ان دولة ما اكثر إنتاجية من دوله أخرى فانهم غالبا ما يسوقون الدليل على ذلك متمثلا فيإنتاجيه الموارد البشرية ، أى انه بفرض ثبات العوامل الأخرى ، يكون الناتج المتحقق فى الدول اكبر من مثيله في الدولة الأخرى عند استخدام نفس القدرة من الموارد البشرية . (حاتم ١٩٩٠)
- و إذ كانت هذه الإنتاجية مقاسه بوحـــدات . in physical units
- فإنها لا تزيد عن كونها الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل أي ان

$$\text{إنتاجية الموارد البشرية} = \frac{\text{الناتج}}{\text{كمية الموارد البشرية}}$$

- ومن ثم فان

$$\text{معدل نمو إنتاجية الموارد البشرية} = \frac{\text{معدل نمو الناتج الكلي}}{\text{معدل نمو الموارد البشرية}}$$

- ولتقييم نمو إنتاجية الموارد البشرية ، لابد من التفرقة بين معدل المتوقع لنمو الإنتاجية والمعدل الفعلي لنمو الإنتاجية .

$$\text{المعدل الفعلي لنمو الإنتاجية} = \frac{\text{المعدل الفعلي لنمو الناتج الكلي}}{\text{معدل نمو الموارد البشرية}}$$

$$\text{المعدل المتوقع لنمو الإنتاجية} = \frac{\text{المعدل الفعلي لنمو الناتج الكلي}}{\text{معدل نمو الموارد البشرية}}$$

- وإذا ما تم تحديد كلا من المعدل الفعلي والمتوقع لنمو الإنتاجية فإننا يمكن تقيمها بالمعادلة

المعدل الفعلي لنمو الإنتاجية

كفاءة النمو إنتاجية الموارد البـشرية = ═══════

المعدل المتوقع لنمو الإنتاجية

- ومع اقتراب هذه النسبة من ١٠٠% يكون الاقتصاد قد اقتراب من الحد الأقصى الممكن تحقيقه لنمو إنتاجية موارده البشرية ومن ثم ،فانه بقدر ما تقل كفاءة الاقتصاد عن ١٠٠% بقدر ما يشير ذلك إخفاقه في تنمية إنتاجية موارده البشرية وذلك مؤشرا إلي ضرورة التدخل لتصحيح الأوضاع .

- النموذج المستخدم وأسلوب التقدير المتبع :

بدء من دالة الإنتاج التي تأخذ الشكل التالي

$$Q = F(K, C)$$

حيث

Q = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

K = إجمالي راس المال .

C = اجمالي الموارد البشرية .

وبمفاضلة هذه الدالة بالنسبة للزمن (N) ، ثم قسم طرفيها علي (Q) مع إعادة الترتيب نجد ان

$$YQ = \text{ג} \ (S/Q + \alpha(CY)$$

حيث

YQ = معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي

S/Q = نسبة الاستثمار المحلي إلي الناتج المحلي الإجمالي

حيث S F(K) / F (N)

YC = معدل النمو الموارد البشرية ، وهو يساوي {F(C) / F (N) } [1/C]

ג = الإنتاجية الحدية لراس المال، أي α Q/αK

α = مرونة الناتج المحلي الإجمالي للتغير في اجمالي الموارد البشرية

$$(\alpha Q / \alpha C) / (Q/C)$$

وبطرح معدل نمو الموراد البشرية من كل من طرفي المعادلة (٢) نحصل علي المعدل المتوقع لنمو إنتاجية الموارد البشرية كما يلي

$$(YQ - YC) = \lambda (S/Q) + (\alpha - 1)(YC) \qquad (3)$$

$$U = \lambda L + \alpha t \qquad (4)$$

$$(YQ - YC) = u$$

$$(S/Q) = L$$

$$YC = t$$

$$(\alpha - 1) = \alpha$$

وتشير المعادلة (٤) الي أهمية المركزية للتكوين الرأسمالي ونمو الموارد البشرية من حيث علاقتهما بنمو إنتاجية هذه الموارد .

ويعتمد أسلوب تقدير معلمات المعادلة (٤) علي استخدام البرمجة الخطية ويكفل ذلك تقدير المعدل المتوقع لنمو الإنتاجية الموارد البشرية بحيث يكون اكبر من او يساوي المعدل الفعلي لنمو هذه الإنتاجية وتاخذ مشكلة البرمجة الخطية المطلوب حلها للمعلمتين (.....) الصورة التالية :

اجعل $\lambda t + \alpha L$ اقل ما يمكن

$$1\mu <= \alpha t1 + \lambda L1$$

$$2\mu <= \alpha t2 + \lambda L2$$

$$3\mu <= \alpha tm + \lambda Lm$$

$$\{\alpha, \lambda\} <= 0$$

كما تكون المشكلة المناظرة هي :

اكبر مايمكن $F1(\mu 1) + F2(\mu 2) \ldots\ldots\ldots\ldots + Fm(\mu n)$

$$F1(\mu 1) + F2(\mu 2) \ldots\ldots\ldots\ldots + Fm(Lm) <= L1$$

$$F1(t1) + F2(T2) \ldots\ldots\ldots\ldots Fm <= T1$$

$$F1 . F2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots , Fm >= 0$$

ونظرا لان عدد القيود في المشكلة المناظرة اقل من عدد القيود في المشكلة الاصلية ، لذا فان حلها لا يستغرق وقت طويل ومن ثم فإننا سوف نستخدم المشكلة المناظرة في تقدير

المعادلة (٤) حيث تكون القيم الكلية الناتجة هي قيم المعلومات المطلوب تقديرها في مشكلة التدنية .

النتائج : –

قبل ان نعرض النتائج التي توصلنا إليها ، نشير الي أن البيانات المستخدمة في القياس قد تم استيفاؤها من التقدير عن التنمية في العالم ٢٠١٣ الذي يصدره البنك الدولي في يونيو ٢٠١٣ تتكون عينة الدراسة من ٢٥ دولة عربية تشمل مصر وتتعلق البيانات التي تم استخدامها : بمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار التالية :–

- نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلي الإجمالي .
- معدل نمو السكان كتقريب لمعدل نمو القوي العاملة .

ولقد تم استخدام بيانات عامي ٢٠٠٣ ، ٢٠١٣ حتي يمكن التعرف علي اتجاه التطور في كفاءة نمو إنتاجية الموارد البشرية .

وقد كانت النتائج عام ٢٠٠٣ $U = 4.66\, t$

وفي عام ٢٠١٣ $U = 0.16\, L + 1.14\, T$

وبالتعويض بنسبة الاستثمار إلي نتائج المحلي الإجمالي (L) ومعدل نمو الموارد البشرية (T) في كل من هاتين المعادلتين نحصل علي قياس لمعدل النمو المستهدف لإنتاجية الموارد البشرية . وبقسمة معدل النمو الفعلي علي معدل النمو المستهدف وضرب الناتج في مائة نحصل علي معامل الكفاءة وهذا يظهر بالجدول التالي

البيانات المستخدمة لتقدير الدالة

الدالة	YQ		S / Q		YC	
	2003	2013	2003	2013	2003	2013
مصر	3.6	10	36	40	4.2	6.7
المغرب	11.20	8.2	20	48	4.5	4.7
موريتانيا	4	2.2	28	36	4.6	6.7
النيجر	6	2.4	16	20	4.6	7
نيجيريا	3.8	2.2	28	26	5	---
إندونيسيا	16	10	16	44	4.8	4.2
أوغندا	0.16	2,8	22	26	5.8	6.4
بنجلاديش	11.2	2.1	24	36	6.2	5.6
تركيا	12.3	5	30	48	5	4.6
تشاد	0.2	3.9	24	24	4	6.8
تنزانيا	6.7	4	30	42	6.6	7
تونس	6.6	3.7	24	38	4.2	5
الجزائر	6.8	6.5	42	62	6.2	6.2
زائير	2.41	2.8	28	43	4.4	8.4
السعودية	11.3	6.6	28	43	4.7	8.4
السنغال	20	6.6	24	30	4.8	6
السودان	6.8	5	20	20	4.6	6.2
سوريا	8	1	20	34	6.8	7.4
سيراليون	5	0.4	24	22	4	4.8
الصومال	6.2	3.4	22	68	4.4	6
الكاميرون	10	10	26	34	5.4	6.4
الكويت	2.4	2.2	32	40	7.1	8.8
مالى	3	6	36	30	4	4.8
ماليزيا	7	8	40	52	5	5.2

المصدر البنك الدولي ، تقرير عن تنمية في العالم يونيو ٢٠١٣ قام بالبحث فقط بتغير ترتيب الدول

الدالة	نمو إنتاجية الموارد البشرية ٢٠٠٣			نمو إنتاجية الموارد البشرية ٢٠١٣		
	النمو الفعلي	النمو المستهدف	الكفاءة %	النمو الفعلي	النمو المستهدف	الكفاءة
مصر	4.7	4.9	79	3.1	3.1	76
المغرب	3.1	5.8	53	1.5	3.5	43
موريتانيا	0.3-	5.4	6-	1-	2.9	34
النيجر	2.3	6.1	38-	4.7	2.8	168-
نيجيريا	4.4	5.8	76	4.4	2.9	151-
إندونيسيا	5.6	5.6	100	1.8-	3	100
أوغندا	2.1	6.8	31-	3.3	2.9	63-
بنجلاديش	0.3-	6.3	5-	3.0	2.6	35
تركيا	3.8	5.8	65	1.5	3.2	93
تشاد	1.9-	4.7	41-	1.5-	2.4	64
تنزانيا	0.4	7.7	5	0.9	3.7	41-
تونس	4.5	4.9	92	0.4	2.9	31
الجزائر	3.7	7.2	51	1.2	4.2	9
زائير	1.4-	6.5	21-	7.5-	2.6	45-
السعودية	6.6	11	60	0.3	4.6	165-
السنغال	0.9-	6.8	13-	0.6-	2.9	10
السودان	1	6.5	15	3.2	2.6	23-
سوريا	5.3	7.9	67	3.2-	3.5	92-
سيراليون	0.8	4.7	17	2.2-	2.2	98-
الصومال	0.7	6.3	11	0.2	404	5
الكاميرون	2.4	6.3	38	2.2	3.2	69
الكويت	5.9-	16.5	36-	5.5-	4.1	134-
مالى	1.8	4.9	37	0.8	2.6	31
ماليزيا	4.7	5.8	82	2	3.6	95

ملاحظات :

الكفاءة = ١٠٠ (النمو الفعلي للإنتاجية / النمو المستهدف للإنتاجية)

النمو المستهدف عام ٢٠٠٣ = (YC) 4.66

النمو المستهدف عام ٢٠١٣ = (YC) 1.14 + (S/Q) 0.16

-ويتضح من هذا الجدول أن كفاءة تحقيق النمو في إنتاجية الموارد البشرية في مصر كانت في ٢٠٠٣ ، ٧٩% وحققت في عام ٢٠١٣ ، ٦٧% هذا يعني انخفاض في نمو الإنتاجية غى مصر وهذا مقارنا مثلا بدول المغرب العربي وتونس حيث كانت الكفاءة تحقيق النمو في إنتاجية الموارد البشرية اقل من ١٠٠% سواء في ٢٠٠٣ ، ٢٠١٣ ، ودول أخري لاحظت انخفاض في الكفاءة مثل الجزائر وتونس وان اكثر كفاءة على الاطلاق كانت ماليزيا حيث وصلت الي ٩٥% ومع ان هذه الدول لها مثل نفس الظروف التي تشهدها مصر ولكن قد يكون الاتجاه الجديد لتطوير التعليم له اثره علي هذه الكفاءة .

- **ثالثا – ربط بين تخطيط التعليم الالكتروني وتخطيط القوى العاملة:**
- الطلب علي التعليم العالي وانعكاساته على مشكلة التشغيل : إن النمو السريع في الطلب علي التعليم العالي قياسا على الطلب علي المستويات التعليمية الأدنى وعلي الطلب خريجيه من شانه أن يؤدي إلي مجموعة من الظواهر الارتفاع المتواصل في معدل البطالة السافرة بين المؤهلين عامه مقترناً باتجاه متزايد نحو تصاعد هذه البطالة بين خريجي التعليم العالي خاصة، أما الظواهر الأخرى فتمثل اقتران الفائض في البعض الاخر فالدراسات القليلة في هذا الخصوص انتهت إلي أن احتياجات الاقتصاد القومي حاليا ومستقبلا ولا تتطلب التوسع في التعليم العالي بكافة تخصصاته بل وتتطلب الحد من بعض التخصصات،
- من ناحية أخري من الصعب الاعتماد في دراسة العجز والفائض على مستوي التخصصات المختلفة، علي بيانات القوي العاملة ويرجع ذلك لعدم وجود تعريف واضح محدد لمفهوم الاحتياجات فمن الصعب قبول ما تبنيه هذه البيانات من وجود احتياجات تفوق المعروض من بعض التخصصات الفرعية في ضوء الكتابات

والتصريحات الرسمية التي تشير بوضوح إلي تكدس الإدارات الحكومية بخريجي التعليم العالي ويضاف إلي ذلك سوء نظام توزيع الخريجين.

يترتب على زيادة النمو السكاني وزيادة الإنفاق الإنمائي والإداري على التعليم وشيوع الثقافة السائدة في المجتمع بضرورة التحاق الأبناء بالتعليم الجامعي وزيادة عدد الطلاب بالتعليم الجامعي، وزيادة عدد الخرجين الجدد إلى سوق العمل وبالتالي حدوث بعض التحسن في هيكل استخدام القوى العاملة، كما ترتب على زيادة عدد الخريجين من بعض التخصصات – خاصة تخصصات العلوم الاجتماعية– بروز ظاهرة الباحثين عن العمل وذلك نظرا لوجود خلل بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة. وإذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة لحل هذه المشكلة فان هذه المشكلة ستزداد حدة في السنوات المقبلة وتصبح الجامعات عبارة عن مؤسسات تعليمية تقوم بتخريج أفراد يبحثون عن العمل ولا يجدون العمل. ولربط العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل من القوى العاملة يجب أن يتم التخطيط لتعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المعتمدة على مخرجات التعليم الجامعي؛ أي بمعنى أخر يجب القيام بعملية ربط بين تخطيط التعليم الالكتروني وتخطيط القوى العاملة. وذلك على اعتبار بأن التعليم الالكتروني أحد المصادر الأساسية لعرض القوى العاملة. (حسن، ٢٠٠٢)

وتعتبر الزيادة من خريجي الأقسام النظرية مقارنة بأعداد خريجي الأقسام العلمية خلالاً في منظومة التعليم والتدريب في الدول العربية لأن الحاجة ماسة للتخصصات العلمية التي لازالت تشغل بكوادر غير عربية في سوق العمل وخاصة في القطاع الأهلي.

ولذا فان التأهيل لهذه المهن يحتاج إلى تعاون مؤسسات التعليم والتدريب لزيادة الطاقة الاستيعابية للتخصصات العلمية المطلوبة في المجالات الطبية والهندسية والحاسب الآلي والإدارة وغيرها وكذلك فتح المزيد من الأقسام في التخصصات التي يتطلبها سوق العمل، لذا لابد من التنسيق المستمر مع القطاع الخاص للتعرف على احتياجات سوق العمل في تطوير الخطط والبرامج للتخصصات المطلوبة، ودراسة الوضع الراهن، وتوضيح عدد

كبير من الاختلالات المنطلقة بمنظومة التعليم والتدريب وسوق العمل،(الفيومى، ٢٠٠٤) والتصرف على السمات الظاهرة لهذه الاختلالات.

ونتيجة لذلك لابد أن تقوم الجامعة كمؤسسة تعليمية بالوظيفة الأكبر، بالإضافة إلى وظائفها الثلاث وهي التدريب والبحث العلمي وخدمة المجتمع، أما الوظيفة الرابعة والمتمثلة بضرورة الشراكة ما بين الجامعات من جهة، وقطاعات الإنتاج والخدمات من جهة أخرى، ويتم التعبير عن هذه الوظيفة من خلال ما اصطلح على تسميته بالجامعة الإنتاجية أو الجامعة الاستثمارية. وان اعتماد هذا البعد أو الوظيفة الرابعة قد حول الجامعات في الدول المتقدمة والصناعية من جامعات تعتمد على التمويل الحكومي إلى جامعات قادرة على تمويل نفسها ذاتيا، بل أصبحت هذه الجامعات تدر أرباحا كبيرة، تماما كما تدر الشركات والمصانع والبنوك أرباحا للمساهمين فيها.

<u>رابعا: الا ينحصر عمل نظام التعليم الالكترونى داخليا، بل ينبغي أن يصل إلى البيئة الخارجية(احتياجات سوق العمل الخارجى):</u>

اى تصدير منتج تعليمى ينافس فى سوق العمل الداخلى والخارجى ايضا ،ايمتد عمل نظام التعليم الالكترونى ليس فقط فى البيئة الداخليةالتي توجد في وسطهابل يمتد تقدمها إلى خارجها، وان تسهم في حل مشكلات المجتمع، وان تقوم بالبحوث والدراسات التي تهم متطلبات سوق العمل لتخطيط التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل داخليا وخارجيا، ولحل كافة المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي .فهذا التبادل المشترك بين الجامعات والبيئات المحلية إنما يبني عن طبيعة تلك المؤسسات التعليمية وتلك البيئات، فالمجتمعات المتقدمة، انعكس تقدمها على جامعاتنا التعليمية، ثم عادت هذه المؤسسات التعليمية، فقدمت بحوثها ودراساتها وخدماتها لمجتمع من حولها فأكملت دائرة التقدم الذي لا يتوقف بتفاعل الاثنين، ومن هنا فان البحث الذي يجري في أي معمل من معامل الجامعة، يجد طريقة إلى التنفيذ والتطبيق الفعلي في المجتمع سريعا.(فارس والوكيل، ٢٠٠٧)

ومن خلال ذلك فإن مخرجات التعلم ودورها في تخصيص الاكتفاء لمتطلبات سوق العمل أصبحت من أهم وأكثر القضايا إلحاحاً باعتبارها العميلة الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والفنية فهي وسيلة تعمل

على تزويد المجتمع من العمل والإنتاج، فمخرجات التعلم في المرحلة النهائية التي تزودنا بالطرق العلمية والأساليب المتطورة، فهي إذن عملية ضخمة لإعادة تشكيل الإنسان على نطاق واسع، وأكثر إيجابية.

وفي هذا الإطار أقترح اتخاذ الإجراءات التالية :

١. اعتماد مبدأ تخطيط التعليم الالكترونى وربطه مع تخطيط القوى العاملة. وفي هذا الخصوص يقترح إنشاء مجلس لتخطيط التعليم الالكترونى والقوى العاملة ودعمه ماديا وبالعناصر المؤهلة.

٢. تطوير واستخدام الهياكل الإدارية والنظم ذات العلاقة بتعليم وتدريب وتوظيف القوى العاملة.

٣. توجيه التعليم الالكترونى بما يخدم متطلبات سوق العمل من القوى العاملة حسب التخصصات المختلفة وإصدار خطة للتعليم والقوى العاملة ويجب تقييمها بصورة دورية في إطار التخطيط الاقتصادي الشامل للبلاد.

٤. تكليف القائمين على العملية التعليمية بشان توجيه الطلاب الجدد للتخصص في المجالات التي تعاني من نقص في القوى العاملة أو تلك التي يمكن أن تستوعب أعداد اكبر من القوى العاملة.

وفي هذا الخصوص يجب وضع بعض القيود على بعض التخصصات بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل في هذا التخصص.

المبحث الرابع: نماذج ناجحة دوليا وعربيا فى تطوير نظام التعليم الالكترونى:

التعلم الإلكترونى يعتبرضرورة أساسية لتحقيق مجتمع المعرفة، وليس العالم العربى بمعزل عن التعلم الإلكترونى وعصر المعرفة على الرغم من بعض التحديات الحقيقية التي تواجه هذه الدول العربية، ولذلك يجب عليها أن تحدد رؤيتها المستقبلية بخصوص العملية التعليمية، وأن يكون التعليم الإلكترونى أحد عناصر هذه الرؤية بل أحد السياسات التى يمكن الإفادة منها، وأن عليها اختيار ما يناسبها من وسائل التعليم الإلكترونى المتعددة، وأن تدرس تجارب الدول النامية الأخرى المشابهة لنفس ظروفها والاستعانة بالخبراء منها، وأن تتعاون مع بعضها لتتبادل بث البرامج، مما يخفض تكلفة استخدام التعليم الإلكترونى.(توفيق وموسى،٢٠٠٧)

وهناك عدد من دول العالم المتطور وبعض دول العالم النامي قامت بتجارب رائدة في مجال تطبيق أنظمة مختلفة للتعلم الإلكتروني، حيث تعد تجربة التعلم الإلكتروني تجربة جديدة في ميدان التعليم في الدول النامية عامة والمنطقة العربية خاصة، وإن كانت الدول المتقدمة بطبيعة الحال قد سبقت في هذا الميدان، وفيما يلي بعض هذه التجارب.

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٣م)

في دراسة عملية تمت عام ١٩٩٣م تبين أن ٩٨% من مدارس التعليم الابتدائي والثانوي في الولايات المتحدة لديها جهاز حاسب آلي لكل٩ طلاب، وفي الوقت الحاضر فإن الحاسب متوفر في جميع المدارس الأمريكية بنسبة (١٠٠%) بدون استثناء، وتعتبر تقنية المعلومات لدي صانعي القرار في الإدارة الأمريكية من أهم ست قضايا في التعليم الأمريكي، وفي عام ١٩٩٥م أكملت جميع الولايات الأمريكية خططها لتطبيقات الحاسب في مجال التعليم، وبدأت الولايات في سباق مع الزمن من أجل تطبيق منهجية التعليم عن بعد وتوظيفها في مدارسها، واهتمت بعملية تدريب المعلمين لمساعدة زملائهم ومساعدة الطلاب أيضاً، وتوفير البنية التحتية الخاصة بالعملية من أجهزة حاسب آلي وشبكات تربط المدارس مع بعضها، إضافة إلي برمجيات تعليمية فعالة كي تصبح جزءاً من المنهج الدراسي.(حمدان، ٢٠٠٢)

تجربة اليابان عام (١٩٩٥م)

بدأت تجربة اليابان في مجال التعليم الإلكتروني في عام ١٩٩٤م بمشروع شبكة تلفازية تبث المواد الدراسية التعليمية بوساطة أشرطة فيديو للمدارس حسب الطلب من خلال (الكيبل) كخطوة أولى للتعليم عن بعد، وفي عام ١٩٩٥م بدأ مشروع اليابان المعروف باسم "مشروع المائة مدرسة" حيث تم تجهيز المدارس بالإنترنت بغرض تجريب وتطوير الأنشطة الدراسية والبرمجيات التعليمية من خلال تلك الشبكة، وفي عام ١٩٩٥م أعدت لجنة العمل الخاص بالسياسة التربوية في اليابان تقريراً لوزارة التربية والتعليم تقترح فيه أن تقوم الوزارة بتوفير نظام معلومات إقليمي لخدمة التعليم مدي الحياة في كل مقاطعة يابانية، وكذلك توفير مركز للبرمجيات التعليمية، إضافة إلي إنشاء مركز وطني للمعلومات، ووضعت اللجنة الخطط الخاصة بتدريب المعلمين وأعضاء هيئات التعليم علي هذه التقنية الجديدة، وهذا ما دعمته ميزانية الحكومة اليابانية للسنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧م، حيث أقر إعداد مركز برمجيات لمكتبات تعليمية في كل مقاطعة ودعم البحث والتطوير في مجال البرمجيات التعليمية ودعم البحث العلمي الخاص بتقنيات التعليم الجديدة، وكذلك دعم جميع الأنشطة المتعلقة بالتعليم عن بعد، وكذلك في دعم توظيف شبكات الإنترنت في المعاهد والكليات التربوية، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من التعليم الحديث، وتعد اليابان الآن من الدول التي تطبق أساليب التعليم الإلكتروني الحديث بشكل رسمي في معظم المدارس اليابانية.(الصعيدى،٢٠٠٥)

التجربة الماليزية عام (١٩٩٦م)

وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة، ومن أهم أهداف هذه الخطة إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس، وكان يتوقع أن تكتمل هذه الخطة (المتعلقة بالتعليم) قبل حلول عام ٢٠٠٠م لولا الهزة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في عام ١٩٩٧م، ومع ذلك فقد بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر ١٩٩٩م أكثر من ٩٥%، وفي الفصول الدراسية ٤٥% وتسمي المدارس الماليزية التي تطبق التقنية في الفصول الدراسية "المدارس الذكية" (Smart School)، وتهدف ماليزيا إلي تعميم هذا النوع من المدارس في جميع أرجاء البلاد، أما فيما يتعلق بالبنية التحتية

فقد تم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة التي تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة لخدمة نقل الوسائط المتعددة والفيديو.

التعليم بتطبيق التعليم الإلكتروني بـ(١٨٠) مدرسة ثانوية كخطوة تجريبية في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، وسيتم تعميمه بعد دراسة نتائج التجربة، لأنه ضرورة حتمية في ضوء التطورات الحالية والتغيرات التكنولوجية التي اقتحمت البشرية، وقد ظهرت مجموعة من المؤشرات والمبادرات حول التعليم الإلكتروني والتي تبين قناعة مؤسسات التعليم بالتعليم الإلكتروني في المملكة ومنها: مشروع وطني، ومشروع التعلم الإلكتروني، ومشروع المدارس الرائدة، ومبادرات المدارس الأهلية(الفصول الذكية، الفصول الإلكترونية) ، ومبادرات الجامعات لاستخدام أنظمة إدارة التعلم الإلكتروني، ومشروع تدريس الحاسب في المدارس الحكومية، ومشروع برنامج "معارف". لزيادة وعي المدارس بأهمية الحاسب كأداة تعليمية فعالة وزيادة الاعتماد عليه في التعليم والإدارة.(فارس والوكيل،٢٠٠٧)

التجربة المصرية

يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا والتعلم الإلكتروني ، وكذلك التنمية المهنية المستديمة للمعلمين من الأهداف القومية للتعليم المصري، وتطبيقاً لذلك أخذت وزارة التربية والتعليم بمشروع التعلم الإلكتروني في المدارس المصرية ضمن المشروع القومي للدولة بإنشاء حكومة إلكترونية، وذلك لملاحقة ركب التطور في هذا المجال علي مستوي العالم، وقد تم إدخال مشروع التعلم الإلكتروني في معظم المدارس المصرية لكي يسهم في إضافة مواقع تعليمية متميزة علي شبكة الإنترنت والانترانت بالصوت والصورة، إضافة للمكونات التعليمية المتعددة (منهجية- إثرائية- تقويمية- ترفيهية) التي يتم إدارتها من خلال نظم التعلم الإلكتروني، وتقوم الخطة المصرية للاستفادة من التقنيات الحديثة في المجال التربوي، بالتوسع في استخدام الكمبيوتر وشبكات المعلومات في التعليم من خلال الدفع المستمر ببعض البرامج والمبادرات لتطبيق التكنولوجيا ومنها:

في مجال إنتاج البرمجيات التعليمية: قام مركز التطوير التكنولوجي بإنشاء قاعدة لإنتاج المواد التعليمية، فأنتج أقراص ليزر (تعليمية- إثرائية- موسوعات) لكافة المراحل التعليمية ولذوي الاحتياجات الخاصة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية، بإجمالي عدد ٣٠٥ منهجاً.

في مجال التعلم الإلكتروني: قام المركز بإنشاء مشروع التعلم الإلكتروني الذي بدأ في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م من خلال نظم التعلم الإلكتروني، فتم برمجة وتحميل مناهج المرحلة الإعدادية علي خادم الشبكة الخاص بالمشروع، وبرمجة وتحميل ٥٠% من مناهج المرحلة الابتدائية، وتحميل ٦٠ لعبة تعليمية، وتحميل عدد من البرامج الإثرائية والموسوعات العلمية، يخدم هذا النظام جميع محافظات الجمهورية، وتم تشغيل ٩ أستوديهات لبث البرامج التعليمية بإجمالي ١٨٠ حصة أسبوعياً ويخدم هذا النظام جميع محافظات الجمهورية(٠.قنديل،٢٠٠٦)

النتائج:

لايزال البعض ينكر على التعليم كونه شكلاً من اشكال الاستثمار رغم ما يوفره هذا من المهارات والمعارف الجديدة التي يكتسبها الأفراد وقد تطور هذا الشكل في الدول الغربية نظراً لعائده الكبير وهذا لا يرجع فقط إلى عوامل الانتاج التقليدية وهي الأرض والعمل ورأس المال. بل تزايد أهمية مساهمة التعليم كعنصر استثمار بشري . ولقد انتهت الدراسات الخاصة بالموارد البشرية كما صورها فردريك هاربسون في تحليله الاقتصادي للاستثمار في الإنسان إلي

– الاستثمار في تنمية الموارد البشرية من أهم الأمور الازمة لوضع أي دولة علي بداية طريق النمو الذاتي .

– التعليم هو السبب الرئيسي لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التوظف .

– وجود علاقة بين الاستثمار فى التعليم ومستوي النمو الاقتصادي .

هناك علاقة بين التقدم الفني وتطوره وبين كمية ونوع الموارد البشرية التي تحقق الكشف والاختراع في شتي مجالات المعرفة ومن ثم فهي داله في مستوي التعليم ودالة في حجم الإنفاق علي البحوث العلمية ، وعليه يمكن إجمالي القول بأن كفاءة تطبيق الفن الأنتاجي الحديث تتوقف علي مستوي التعليم العاملة في أي بلد .

ومن اهم النتائج التى وصل اليها البحث:

- ان التعليم في أي دولة اصبح ذا ابعاد دولية متعددة الجوانب من أهم الأمثلة علي ذلك هناك تدويل مباشر لقدرات العنصر البشري حيث اصبح من الواجب ان تتوافر

مهارات وقدرات عقلية وذهنية رفيعة المستوي ومطلوبة عالميا لكي يستطيع العنصر البشري أن يهاجر أو ينتقل إلي دولة أخري بقصد العمل .

- كما أن الصورة الأكثر شيوعا عل هذا التدويل أن السوق العلمية تطلب نوعية معينة من السلع والخدمات ذات مواصفات لم تكن معروفة من قبل كما يتطلب التدفق السريع للمعلومات في عصر الانفجار المعرفي والحاجة إلي راس مال قادر علي تحقيق ذلك .
- كما اثبتت التجربة والدراسات أن القدرة علي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الأكثر تقدما كذلك القدرة علي استيراد التكنولوجيا الأجنبية وتطويعها وتكوين قاعدة تكنولوجيا وطنية يقف وراءها عنصر بشري فاهم وقادر علي انجاز المطلوب .
- التركيز علي دور التعليم والتدريب في مواجهة المشاكل المحلية بالإضافة إلي متطلبات السوق العالمية باعتبارها جزء متكاملا متفاعلا مع الاقتصاد العالمي ومن هنا يجب التركيز علي ما يعرف بتعليم المستقبل بل وما يعرف بصناعات المستقبل وهذه الصناعات تعني أن من يقف وراءها من أيد عاملة يجب ان يكون ذات مواصفات عالمية أي يعني ضرورة توافر الجودة الشاملة في العنصر البشري ذاته .
- فالمنافسة السلعية الخدمية تخفي ورائها منافسة عالمية ولعل هذا يؤكد ما قاله " ارنولد توبيني" أن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين التعليم والكارثة .
- يجب ان ندرك أن التعليم يعد أحد المرتكزات المؤسسية والأساسية التي تدخل في إطار ما يعرف بنظرية التجارة الاستراتيجية التي تعني بالتدابير المؤسسية والتنظيمية والسياسات التي تتخذها الدول بقصد أعادة ترتيب البيت من الداخل في علاقاته مع الخارج وزيادة القدرة التنافسية .
- يجب ونحن نطور التعليم أن ندرك الأهمية الثقافية والقيمة للتعليم إذ يعد ضرورة للحفاظ علي التراث الثقافي والأصالة بما يتفق وحركة المجتمع دون إنكار إمكانية الاستفادة مما لدي الغير .
- وهذه بعض الاعتبارات التي لابد من أخذها في الاعتبار فلابد أن نعترف بأننا أصبحنا في عالم مختلف عما عاهدناه وهو عالم لا ينتظر ، ومن هنا وجب أن نتكلم

للغة التي يتكلمها ونستعمل الأدوات التي يستعملها وهذا يحدث بما لدينا من موارد بشرية عن طريق التعليم .

- والخلاصة ببساطة إن الهدف من التعليم في عصر العولمة هو تفريج أجيال جديدة من الخرجين (منتج جديد) يستطيع العمل في سوق العمل الإلكتروني العالمي المعتمد علي تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ونظم المعرفة الذكية .

– الاسلوب وطريقة التعليم لها علاقة مباشرة بمخرجات العملية التعليمية من حيث الكفاءة وليس فقط التاهيل فهى مشكلة الكيف وليس الكم فهناك بعض المداخل العلمية التى توضح مدى الالتصاق بين العمل وطريقة التعلم والذى وصلت الى ان التعليم الالكترونى من احدث طرق التعليم التى تعمل على المواءمة بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم ومن اهم الاستراتيجيات العملية لتفعيل هذة العلاقة :

١. هدف هذا البحث إلى دراسة موضوع التعليم الالكتروني و ما هو دورة فى مواجهة خلل سوق العمل. إن تطبيق هذا التعليم هو الحل الأمثل لمعالجة الخلل الذي يحد من التطور في البلاد العربية ويبقيها على الهامش مفندة تحت اسم البلاد النامية؛ لما سيضفيه على المجتمعات العربية من ارتقاء في المستوى التعليمي والثقافي. بعملنا واجتهادنا بالتعاون و المثابرة نستطيع أن نصل، نحقق أهدافنا مهما واجهتنا الصعاب لا بد أن نحاول ونبحث عن طرق ووسائل للخروج من الازمة
٢. يعتبر التعليم الإلكتروني الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية فإنه يحل مشكلة التخصصات النادرة حيث أصبح من السهل على المتعلم التواصل مع أي تخصص علمي نادر في أي موقع من العالم مباشرة وخلال لحظات معدودة
٣. ان للتعليم الالكترونى كنظام تعليمى دور لمواجهة الخلل وعدم الكفاءة فى سوق العمل وقد يدعونا هذا الى تحديد لاليات تطبيق هذا النظام بحيث يمكن تطبيقة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع
٤. التعلم الإلكترونى يعتبرضرورة أساسية لتحقيق مجتمع المعرفة، وليس العالم العربى بمعزل عن التعلم الإلكترونى وعصر المعرفة على الرغم من بعض التحديات الحقيقية التي تواجه هذه الدول العربية، ولذلك يجب عليها أن تحدد

رؤيتها المستقبلية بخصوص العملية التعليمية، وأن يكون التعليم الإلكترونى أحد عناصر هذه الرؤية بل أحد السياسات التى يمكن الإفادة منها، وأن عليها اختيار ما يناسبها من وسائل التعليم الإلكترونى

التوصيات:

١- يجب القيام بعملية ربط بين تخطيط التعليم الالكترونى وتخطيط القوى العاملة. وذلك على اعتبار بأن التعليم الالكترونى أحد المصادر الأساسية لعرض القوى العاملة.

٢- اعتماد مبدأ تخطيط التعليم الالكترونى وربطه مع تخطيط القوى العاملة. وفي هذا الخصوص يقترح إنشاء مجلس لتخطيط التعليم الالكترونى والقوى العاملة ودعمه ماديا وبالعناصر المؤهلة.

٣- تطوير واستخدام الهياكل الإدارية والنظم ذات العلاقة بتعليم وتدريب وتوظيف القوى العاملة.

٤- توجيه التعليم الالكترونى بما يخدم متطلبات سوق العمل من القوى العاملة حسب التخصصات المختلفة وإصدار خطة للتعليم والقوى العاملة ويجب تقييمها بصورة دورية في إطار التخطيط الاقتصادي الشامل للبلاد.

٥- تكليف القائمين على العملية التعليمية بشان توجيه الطلاب الجدد للتخصص في المجالات التي تعاني من نقص في القوى العاملة أو تلك التي يمكن أن تستوعب أعداد اكبر من القوى العاملة. وفي هذا الخصوص يجب وضع بعض القيود على بعض التخصصات بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل في هذا التخصص.

٦- يجب ان لا يقتصر نظام التعليم الالكترونى الالبيئة الداخلية فقط بل يمتد تقدمها إلى خارجها، وان تسهم في حل مشكلات المجتمع، وان تقوم بالبحوث والدراسات التي تهم متطلبات سوق العمل لتخطيط التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ولحل كافة المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي بحيث ينتج خريج يصلح لبيئة العمل فى سوق العمل الخارجى

٧- التوسع فى المجالات والتخصصات التى يتناولها التعليم الالكترونى وعدم الوقوف على التخصصات النظرية فقط التى بها زيادة معروض فى سوق العمل ومحاولة تطبيق هذا النظام على باقى التخصصات التى بها نقص وزيادة طلب فى سوق العمل

٨-التحديد الدقيق لدور المعلم لهذا النظام و نرى أن الأستاذ هو المحور الرئيسي للعملية التعليمية،حيث ان العلاقة بين الطالب والمعلم تحدد التخصص الذى يرغب فية الطالب بقدر قدرة المعلم على الشرح واستخدام الوسائل المختلفة للتعليم الالكترونى التى يستطيع المعلم بدورة لتوصيل المعلومة مهما كانت وبالتالى يكون لدية القدرة على رفع كفاءة الخريخ ولايقف عند تخصص معين دون الاخر مما يجعل هناك توازن بين الاعدادالمنتجة من هذا النظام لمختلف التخصصات

٩- توفير البنية التحتية الخاصة بالعملية التعليم الالكترونى من أجهزة حاسب آلي وشبكات تربط المدارس مع بعضها، إضافة إلي برمجيات تعليمية فعالة كي تصبح جزءاً من المنهج الدراسي.

١٠- العمل على إعادة تأهيل شبكات الاتصال السلكي وال لا سلكي في الوطن العربي وتوفير القدر الممكن من الوسائل الإلكترونية للمدارس والمنشئات التعليمية.

١١- تبني مشروع عربي موحد من أجل توفير الكتب المدرسية بنسخ الالكترونية تتضمن برامج تدريب من أسئلة نظرية وصور وفيديو وشرائح عرض.

١٢- تشجيع العمل الجامعي حول التعليم الالكتروني وخاصة الخريجين بالتركيز في مشاريع تخرجهم على هذا الموضوع.

١٣ - فكرة بناء نظام رقمي متخصص في التعليم الإلكتروني للمراحل الابتدائية كمرحلة أولى في التطبيق ، الفكرة تكمن في توفير نظام دراسي الكتروني يوازي المادة المعطاة في المراحل الابتدائية ويغذيها ويدعمها بالأمثلة والمزيد من الشرح والمحاكاة الواقعية بالاعتماد على توثيق كامل (فيديو ، فلاشات ، ملفات صوتيه وأمثلة) للدروس المعطاة في المدارس لتكون مرجع دائم للطفل والأهل

المراجع

- الصعيدي ، سلمى، المدرسة الذكية مدرسة القرن الحادي والعشرين ، القاهرة ، دار فرحة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ط١.
- الهادي، محمد ، التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٥ ، ط١ .
- قطيط، غسان ، الحاسوب وطرق التدريس والتقويم ، عمان ، دار الثقافة,٢٠٠٩ ، ط١ .
- قنديل ، أحمد ، التدريس بالتكنولوجيا الحديثة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦ ، ط١.
- سعادة، جودت ، استخدام الحاسوب والإنترنت في ميادين التربية و التعليم، رام الله، الشروق، ٢٠٠٣ ، ط١ .
- العمري ، أكرم ، ١٩٩٨، المعوقات التي تواجه تدريس الحاسوب، التربية، ع.١٢٤، ص ٨٦-١١٢.
- حسن ، محمد ، ٢٠٠٢ ، الإنترنت وعناصر العملية التعليمية الحلقة الثانية ،التربية ، ع١٤٢ ، ص ٦٨-٨٥
- حمدان ، محمد ، ٢٠٠٢ ، برامج مقترحة جديدة لإعداد المعلمين في التخصصات الأكاديمية باعتبار تكنولوجيا الوسائط المتعددة ، التربية ، ع.١٤٠ ، ص ١٤٨-١٦٩.
- فردريك هاريبسون ، التعليم القوي البشرية والنمو الاقتصادي ، استراتيجية تنمية الموارد البشرية ، ترجمة د. إبراهيم حافظ ١٩٦٤
- تناء عبدالعزيز ، تكلفة الطالب في مراحل التعليم المختلفة في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ١٩٨٣
- د. سمية حسن الساعاتي ، هجرة العقول المصرية ، حجمها و أبعدها ، أبحاث المؤتمر الثاني للمجموعة العربية للبحوث الاجتماعية تونس ١٨-٢٣ ديسمبر ١٩٨٧ ، القاهرة ١٩٨٠

- (١٣) د. نبيل العليمي ، مدي معالجة سياسات التنمية الاقتصادية ومشكلة البطالة في مصر في فترة الستينيات رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٢
- د. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد ، رؤية لأثار النمو السكاني وسياسة التعليم علي هيكل القوي العاملة في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ١٩٨٦ ص ٢٣١
- د. السيد أحمد عبدالخالق ، التعليم والعولمة وتحرير التجارة العالمية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ١٥ ، يناير ٢٠٠٠ ، ص١
- د. السيد احمد عبدالخالق ، تحديات التعليم في عصر التكنولوجيا المعلوماتية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ١٠ فبراير ١٩٩٩
- د. أسامة عبدالخالق ، تنمية وتطوير الموارد البشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة ، مجلة العمل العربية العدد ٦٠ ، ١٩٩٥
- د. عبدالرازق عبدالفتاح ، تحديات القرن الواحد والعشرين ، بحوث مؤتمر التعليم العالي ، جامعة المنوفية ٢١/٢٠ مايو ١٩٩٦
- حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٧
- أ. صفوت قاسم ، العولمة والتعليم الجامعي ، وزارة التعليم العالي ، ديسمبر ١٩٩٩
- د. عبد البديع محمد سالم ، التعليم العالي في عصر العولمة ، جامعة عين شمس ، كلية الحاسبات والمعلومات ، يناير ٢٠٠٠
- د. إسماعيل صبري عبدالله ، التنمية البشرية المفهوم – القياس – الدلالة سلسلة كراسات التنمية البشرية ، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ١٩٩٦
- د. عبدالقادر حاتم ، الإدارة في اليابان كيف تستفيد منها الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٠

- ندوات ومؤتمرات
- –دور التعلم الإلكترونى فى بناء مجتمع المعرفة العربى، "دراسة استشرافية" د/ صلاح الدين محمد توفيق، د/ هانى محمد يونس موسى، ٢٠٠٧

- –المساهمات والدراسات التطورية فى مجال التعلم الإلكترونى عالمياً وعربياً فارس إبراهيم الراشد : التعليم الإلكترونى واقع وطموح، الندوة العالمية الأولى للتعليم الإلكترونى، مدارس الملك فيصل، صالح محمد التركى : التعليم الإلكترونى – أهميته وفوائده.
- –الندوة العالمية الأولى للتعليم الإلكترونى، يوسف عبد الله العريفى : التعليم الإلكترونى تقنية واعدة٠ وطريقة رائدة، الندوة العالمية الأولى للتعليم الإلكترونى، منصور غلوم : التعليم الإلكترونى فى مدارس وزارة التربية بالكويت، الندوة العالمية الأولى للتعليم الإلكترونى، عبيد سعد فارس، سامى صالح الوكيل : التعليم عن بعد فى المملكة العربية السعودية يعد الخيار الاستراتيجى، فى المؤتمر الدولى السادس للتعليم بالانترنت، فى الفترة من ٢–٤ سبتمبر ٢٠٠٧،
- –جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية، القاهرة٠ نبيل الفيومى ، عبد الله بن ميران الرئيس : التعليم الإلكترونى فى العالم العربى (الواقع والطموحات)، الشركة العمانية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤ ٠

- **المواقع الإلكترونية**

- http://www.isdept.info/moodle/mod/forum/discuss.php?d=4853
- http://en.wikipedia.org/wiki/OLPC_XO-1
- http://laptop.org/en
- http://chams02.maktoobblog.com/1618359–وزارة–التربية–الفلسطينية–تطلق–مشروع–ح/
- http://www.pei.ps
- http://palexo.com
- www.psso.org.sa/arabic/pssolibrary/nadwa01/nadwat/pdf/23.pdf